الرئيس.. الشخصية المميزة

خالد صالح الحرازي

■،،الرئيس شخص عبقري ولكن البعض لم يعرفه حق المعرفة فهو شخصية قيادية متميزة ومتسامح وحكيم ورجل صبور جداً وأكثر من ذلك أنه يحب هذا الوطن الغالي ويتمنى أن يراه كأفضل البلدان في العالم، فلا أحد لا يعرف كم هي حسناته على بلده أو على الشعب اليمني، فالمستقبل غيب لا يعلمه إلا الله وقد اختاره اليمنيون رئيساً لهم طواعية كونه من القياديين المؤثرين والمبشرين بمستقبل عظيم لليمن، وقد لمسنا ذلك من خلال المنجزات الكبيرة التي قدمها لليمن في مختلف المجالات التأمينية حتى أصبح الموظفون والعمال آمنين على مستقبلهم، ولكن الأهم من ذلك نجاحه في تحقيق وترسيخ الوحدة اليمنية وهذا المنجز وحده يكفي أن نجله ونحترمه ونتركه يعمل حتى نهاية فترته الرئاسية التي كفلها له الدستور ولا نتأثر بما تعمله المعارضة أو أعداء الوطن من مماحكات سياسية أو تخريب لهذا الوطن وتدمير منجزاته وإنكار ما قام به رئيس الجمهورية كونه الرجل المناسب لقيادة هذا الوطن الغالي على قلوبنا جميعاً في هذه المرحلة الصعبة

والمهم أن شخصية الرئيس لها أثرها الكبير في المجتمع اليمني وليس أثرا بسيطاً وإنما أثراً عميقاً ومتجدداً على الشعب وتاريخ اليمن ولذلك اختاره الشعب لهذه الأسباب المقنعة في عام ٢٠٠٦م، لذا يجب على جميع المعارضين الجلوس على طاولة الحوار ووضع مصلحة اليمن فوق الجميع ولا بد من الاتفاق على أن يدير الرئيس علي عبدالله صالح دفة القيادة للمرحلة الحالية كونه المخرج الوحيد لحل الأزمة الراهنة التي نعيشها اليوم، وهذا هو الحل الأنسب لكافة اليمنيين ولا يمكن لأحد أن يقول غير ذلك سوى من لديهم عقد نفسية أو يحملون ضغينة وحقداً كبيراً على الوطن وقائده والشعب اليمني العظيم الذي امتدحه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندما قال فيهم: «أتاكم أهل اليمن هم أرق قلوباً وألين أفئدة».

وفي الأخير أتمنى من الله عز وجل أن نرى رئيسنا في أتم الصحة والعافية ويعود شامخاً كالجبال لقيادة هذا الوطن الغالي وليموت الحاقدون بغيظهم لأن الشعب سيسقط كل مراهنات أعداء الوطن لأن الرئيس يعتبره غالبية الشعب من أفضل الزعامات اليمنية على مر التاريخ.

توعيةٌ ونصائح تأمينية
ماذا يجب عمله عند تصفية المنشآت ؟"٢"

تناولنا في المقال السابق بأن هناك بعض مسئولي الجهات لم يهتموا بالوضع التأميني لجهات أعمالهم وموظفيهم ولأنفسهم وقد يكون ذلك بسبب عدم الوعي التأميني ويتمثل ذلك في عدم سداد مستحقات التأمينات كاملة وإعداد مخالصات نهائية مع التأمينات لدى الجهتين والاحتفاظ بنسخة منها وخصوصاً بحالة دمج بعض الجهات أو أيلولة جهة إلى جهة أخرى أو تصفيتها أو انتقال بعض الموظفين من بعض الجهات قبل إجراء التحاسب مع التأمينات وتوثيق بيانات موظفيهم بشكل صحيح من تاريخ التحاقهم الحقيقي أو قيامهم باستبعاد أسماء الأشخاص الذين قد نقلوا قبل إجراء المحاسبة مع التأمينات، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان أولئك الموظفين من مدد الاشتراكات التأمينية ويفاجئ أولئك الموظفين أن مدد خدماتهم غير معتمدة وعند مخاطبة الجهات المعنية بسداد اشتراكات أولئك الموظفين سواءً تلك الجهات التي آلت إليها جهة أخرى أو دمجت بها أو نقل منها أو إليها بعض الموظفين ولكن للأسف تحاول تلك الجهات أن تتنصل عن ذلك وتبرر بأنها هي مسئولة من تاريخ نشوئها ويحدث جدل كبير جداً حول ذلك بالرغم من أن القوانين تعتبر الجهة الجديدة مسئولة عن الالتزامات السابقة والمشكلة تكون أصعب عندما يتم تصفية الجهة وتوزيع موظفيها على جهات أخرى بهذه الحالة يكون ضياع حقوق أولئك الموظفين فلا وجود للكيان السابق من ناحية ومن ناحية أخرى عندما يتم المطالبة للجهات الموزع عليها أولئك الموظفين الذين صفيت جهات أعمالهم السابقة يتم الرد بأنها ليس لها علاقة كون أولئك كانوا يعملون لدى جهات أخرى قبل توزيعهم إليها ولا يوجد لديها أي اعتمادات الآن لسداد نفقات سابقة تخص جهات سابقة وهناك مشكلة أخرى تتكرر كثيراً بالذات عند التحاسب عن فترات سابقة وتؤدي إلى ضياع حقوق الموظفين الذين تركوا العمل في منشآتهم قبل التحاسب مع هيئة التأمينات من قبل تلك الجهات للأسف الشديد حيث كانت تلك الجهات تقدم كشوف بأسماء وخدمات موظفيها الظاهرة أسماؤهم في كشوفات المرتبات أثناء المحاسبة والأشخاص الذين تركوا العمل في تلك الجهة من سابق لم يقدموا عنهم أي بيانات وبالتالي لم تسدد مستحقاتهم وعند تقاعدهم يفاجأ أولئك الأشخاص بأنه لم يتم اعتماد تلك المدد لهم من الناحية التأمينية ويتم استبعادهم وإسقاطهم عند احتساب المعاش ولهذا ننصح كل الموظفين ومسئولي تلك الجهات بتلافي ذلك وحل الإشكالات السابقة من خلال حصر أولئك الموظفين الذين تركوا العمل لديهم ولم يستلموا مكافأة نهاية الخدمة وفق النظام السابق وسداد الاشتراكات إلى التأمينات وإعداد مخالصة بذلك وفاء منهم لحقوق موظفيهم وإبراء لذمتهم وعدم تكرار مثل هذا مستقبلاً.

عارف فيصل العواضي●

● وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات لقطاع التسويات والمعاشات

أعظم القيادات

هناء محمد القديمي●

الرئيس هو الإنسان الوحيد في التاريخ الذي نجح نجاحاً مطلقاً على جميع المستويات وهو دائماً يدعو إلى المحبة والسلام وأصبح أبا وقائداً سياسياً وعسكرياً ويحث دائماً على التعامل بالديمقراطية، وبعد ٣٣ عاماً فإن أثره لازال قوياً ومتجدداً وظلت منجزاته تتسع على مدى بعيد وكانت في منتهى الدقة فقد كان دوره الأبرز والأعظم في إقامة الوحدة وتدعيمه لها وإرساء قواعدها.

فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أب حكيم ويعمل دائماً من أجل الشعب ونهضته وإذا استعرضنا التاريخ فإننا نجد أحداثاً كثيرة ومنجزات عظيمة، فقد عرفه العالم رجلاً بمنتهى الحكمة وما كان من الممكن أن تتحقق كل هذه الانتصارات والمنجزات الباهرة بدون زعامته وإرشاده، وتعلق الجميع به ومطالبة الشعب ببقائه وبمواقف هذا الزعيم الوحدوي تؤكد لنا أن الشعب اليمني قوي وقادر على حل أزمته وعلينا أن نظل صابرين وصامدين كالجبال بفضل الله ورعاية القائد علي عبدالله صالح وأن الأزمة والإشكالات التي تمر بها البلاد ستزول إن شاء الله تعالى لأننا أهل الإيمان والحكمة وأن جميع الخلافات تحل بالجلوس على طاولة الحوار وليس بالعنف والسلاح وقتل النفس المحرمة، وهذا ما جعلني أؤكد بأن الرئيس هو أعظم الشخصيات أثرا في تاريخ اليمن كلها وصفته التسامح والعفو.

وفي الأخير أتمنى من الله العلي القدير أن يشفي رئيسنا وقائدنا ويمد في عمره ويديمه الله لنا ذخراً، وإن شاء الله ينال جزاءه في الدنيا والآخرة من تسبب في غدر قائدنا ونقول لهم بأن الرئيس سينهي فترته الدستورية رغم أنف كل حاقد بإرادة الشعب الذي يريد الأمن والأمان حيث حقق قطاع التأمينات في عهده تطوراً ملحوظاً منذ حوالي ثلاثين عاماً.

● مدير السجلات والمتابعة بالهيئة العامة للتأمينات والمعاشات.

مفهوم التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي

وحدة ناشر العبسي●

□ اعتمد الإنسان منذ البدء على جهده الفردي لمواجهة الحياة والإبقاء عليها وحمايتها، خاصة ضد الأخطار، وتطور خلال زمن طويل إلى مقابلة الجهد الفردي بالمقايضة، واستمر نظام المقايضة بالسلع زمناً أطول إلى أن استبدل بنظام النقد مقابل الجهد الفردي، وهكذا بدأ ويستمر هذا النظام، ولا نعرف إلى أي زمن نعمل ونجهد مقابل الأجر، ولأن الجهد يستهلك الطاقة ويستنفدها خلال زمن قد يمتد ثلاثين أو أربعين سنة، فما العمل بعد ذلك؟ وأين يذهب الأجر؟ وحتى قبل وأثناء هذه المدة الزمنية تنتشر الكثير من الأخطار في ثنايا حياة العمل، وتهدد هذه الأخطار الطاقة البشرية، وكثيراً ما نفقدها كلياً أو جزئياً بصورة دائمة أو مؤقتة، فماذا نجابه في مواجهة هذه الأخطار وما تعكسه على الأجر المحدد مقابل طاقة العمل.

لقد جاء التطور الإنساني مع تكون المجتمعات البشرية بمفهوم التضامن والتكافل، وأخذ هذا المفهوم العديد من الأشكال إلى أن استقر في صورة نظم الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية، وهذه قفزة نوعية اقتضى الاختصار الوصول إليها لتعريف مفهوم الضمان الاجتماعي من خلال جملة من المنطلقات، أولها منطلق العمل مقابل الأجر.

وهنا فإن أبسط التعريفات وأولها أن يكون الضمان الاجتماعي هو التعويض عن الأجر المفقود كلية وبصورة دائمة في حالات الشيخوخة، حيث الطاقة لم تعد تقوى على البذل المطلوب، وعند العجز الكلي، حيث تنتهي قدرات آليات الطاقة بصورة عامة، وعند الوفاة، حيث تغيب الطاقة إلى عالم آخر أو حياة أخرى لا ندري الكثير عن كنهها أو كينونتها.

والأجر قد يتوقف كلياً ولفترة أو فترات محدودة في حالات مرضية أو نتيجة إصابات العمل أو بسبب البطالة المؤقتة، لذا يكون الضمان أو التأمين هنا هو تعويض مؤقت عن الأجر الموقوف لفترة قد تطول أو تقصر تبعاً لدرجة الخطورة الجسدية أو المادية، وقد يكون الأجر منقوصاً، فلا يكفي لمواجهة متطلبات الحياة ومستوجباتها، فيأتي تعويض الأجر المنقوص ليوفر سوية الحياة ومستلزماتها عبر ما يسمى بالمعونات العائلية.

هذا هو المفهوم الأول للضمان : تعويض الأجر المفقود كلياً أو جزئياً أو منقوصاً، أما المفهوم الثاني للضمان أو التأمينات الاجتماعية، فهو مفهوم اجتماعي أو تكافلي، فالضمان هنا هو ضريبة المجتمع على نفسه، يفرضها على الأقوى من أبنائه ليستفيد منها الأضعف، والقوي هنا بالمفهوم الاجتماعي هو الطرف أو الأطراف التي تسهم في تمويل نظام الضمان الاجتماعي، فالعاملون في مختلف حقول العمل والإنتاج والذين يتمتعون بالصحة ويتلقون الأجر هم أقوياء، وأصحاب العمل من مؤسسات ومنشآت ومعاهد وأفراد هم أقوياء ما داموا يعملون وينتجون ويتلقون الأرباح والأموال والعوائد، ومثل هؤلاء – أيضاً – الحكومات والجهات المنظمة والمسيطرة وصاحبة التشريع والتنفيذ ومتابعة ومراقبة أداء المجتمع والمسؤولة عن حمايته وتطوره وارتقائه، وهؤلاء أقوياء، حيث تفرض الضرائب وتعد الموازنات وتشارك في العمل والإنتاج وتتلقى العوائد.

من مجموع هذه الفئات الثلاث، وهم الذين يسمون أطراف الإنتاج، يكون المجتمع القوي الذي يفرض على نفسه تكافلاً وتضامناً لتغطية حاجة المواطن الذي يحول بينه وبين العمل والكسب والإنتاج ضعف بسبب السن أو المرض أو التعطل أو الشيخوخة أو غيرها من المخاطر الاجتماعية والمادية.

وإذا أمعنا النظر في أسباب القوة أو الضعف نجد أن كل واحد منا يمر بمرحلة يكون فيها القوي، وبمرحلة أخرى يكون فيها الضعيف، وبالتالي يسهم كل واحد منا في توفير التمويل لنظام الضمان الاجتماعي، كما يستفيد في المقابل، وهذا هو معنى التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع ومؤسساته.

وفي واقعنا المعاصر والحديث، حيث نشأت الدولة في إطار العقد الاجتماعي وأصبح في صلب مسؤولياتها رعاية مواطنيها من المهد إلى اللحد، ويأتي الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية واحداً من أهم الأنظمة التي تتولى الدولة تشريعها وتنظيمها للقيام بمسؤولياتها والنهوض بمهامها تجاه مواطنيها، وبهذا المفهوم فالضمان هنا رعاية الدولة لمواطنيها من المهد إلى اللحد، وهذا هو المفهوم الثالث للضمان.

أما المفهوم الرابع للضمان فهو مجموعة من التأمينات الاجتماعية يحدد كل تأمين منها حاجة أو حاجات للمواطن ويستجيب لها ويرسم آليات تنفيذها في إطار تشريع يحدد الالتزامات والحقوق ويعين الأعباء والمنافع ويرسم معادلة التوازن بينهما.

WH yemen@hotmail.com

شـــذرات

الإعلام التأميني.. أهميته وضرورته

■،، يكتسب الإعلام التأميني العربي أهمية حيوية بالغة ليس من كونه جزءاً أساسياً من مكونات الإعلام العربي العام ولكن بوصفه معنياً بخطاب أعداد كبيرة من المشمولين بأنظمة الضمان والتأمينات الاجتماعية، وبغض النظر عن الإشكالية القائمة بين الخاص والعام في أقطارنا العربية والتي يمكن تجاوزها بتنامي الوعي المجتمعي، فإن ثمة إشكالية أخرى تبرز أمامنا وتتمثل بعدم التعاطي المتوازن لمختلف القضايا.

فالمتتبع المنصف المحايد للبرامج الإعلامية المرئية منها والمسموعة والمقروءة في عموم أقطارنا العربية يجد واضحاً غياب التوزيع البرامجي والتغطية البراميجة لكافة القضايا والهموم والاهتمامات على نحو متوازن.

– ويبدو جلياً محدودية البرامج الاجتماعية الهادفة التي من شأنها تعزيز الثقافة المجتمعية، سيما إذا ما علمنا أن نسبة هذا النوع من البرامج لا تتجاوز في معظم البلدان العربية ٨٪ من خارطة البرامج الإعلامية.

– وتأسيساً على ذلك فإن الاهتمام بقضية التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي من قبل وسائل ووسائط الإعلام العربية ما يزال محدوداً ويكاد يكون بحكم الغائب مما نتج عن هذا الوضع غياب الوعي بين صفوف المواطنين العرب بأهمية قضية بحجم التأمينات المرتبطة بحياتهم والمتصلة بمستقبلهم ومستقبل أولادهم وأسرهم.

– وتأكيداً على أن قضية كهذه ينبغي بالضرورة أن تكون محل اهتمام وعناية المعنيين بشؤون إدارة الوسائل الإعلامية العربية وهو ما يعني أن يترتب على هذا الاهتمام تخصيص المساحات المناسبة للتوعية التأمينية من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة.

ناشر العبسي

– على أن ملامح تأسيس إعلام تأميني عربي جاد أخذ يبرز بقوة من خلال جملة من الأنشطة والفعاليات التوعوية التي تنفذها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية ويمسك بخيطها الشاب الرائع الزميل (مطلق العساف)، وهي تجربة تستحق المزيد من الاهتمام والتطوير لضمان الاستمرارية والديمومة.

ولا بأس من عدم إخفاء إعجابي بتجربة الإعلام التأميني والتوعية التأمينية في كل من (المملكة الأردنية الهاشمية والكويت والبحرين والسودان) التي تتميز بهمة عالية وتنوع استخدام الوسائل الإعلامية والتي مكنها من تحقيق نجاح متقدم على هذا الصعيد.

– وفي الاتجاه ذاته فإن تجربة الإعلام التأميني في المغرب العربي وبالتحديد في توسن والمغرب قد أسهمت بصورة واضحة في تطوير ونجاح الأنظمة التأمينية في تلك الأقطار.

– فيما كان المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم في إطار اهتمامه قد عقد حلقة نقاشية ناجحة حول هذا الموضوع حشد لها الأستاذ القدير د/ خالد ياسين – مدير المركز قدراً كبيراً من إمكانية المركز على محدوديتها في سبتمبر من عام ٢٠٠٧م، وخرجت هذه الحلقة بحزمة من التوصيات والقرارات الشجاعة وكانت مناقشاتها على قدر كبير من الشفافية والديمقراطية والوضوح.

– ويظل من المهم تفهم المسؤولين عن أجهزة الإعلام العربية الرسمية لطبيعة الدور الذي تضطلع به الأنظمة التأمينية والضمانية وما تقدمه من منافع وفوائد للجمهور المستهدف تأمينياً.

وهو ما يقتضي نشر وبث التوعية التأمينية في إطار الخرائط الإعلامية المعتمدة لوسائل الإعلام واعتبارها جزءاً من مكونات السياسة الإعلامية لدول أقطارنا العربية عامة.

– وأحسب أن التنسيق بين الإعلام التأميني على مستوى أقطارنا العربية والاستفادة من الخبرات والتجارب أمر في غاية الأهمية.

وبدون تكريس هذا المفهوم ستظل خطواتنا متعثرة وجهودنا مشتتة، وبالتالي يصعب تحقيق تلك الآمال والطموحات التي ننشدها لصالح السواد الأعظم من أبناء أمتنا، اللهم هل بلغت اللهم فاشهد.